الدول الغربية الثلاث، احتفظت لنفسها بامكانية الاستمرار في تضليل الرأي العام العربي جاهدة الا يتحول سخطه نحو دول الغرب كي لا يحرجها في علاقاتها معها. واعلن البيان العربي وجهة نظر مصدرية حول افضل حل لما اتخذ، منذ ذلك الوقت اسم «قضية الشرق الاوسط»، مغيباً بهذا التعبير تعبير «قضية فلسطين». ووجهة النظر هذه حول الشرق الاوسط، تدعو الى «حل قضاياه على اساس الحق والعدالة واعادة حالة الوفاق والتجانس التي كانت سائدة فيه، والمبادرة الى تنفيذ قرار هيئة الامم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين من فلسطين الى ديارهم وتعويضهم عن املاكهم واموالهم». وبذلك ابرز البيان العربي مطلب عودة اللاجئين، وحده، مغيبا المطالب الوطنية الاخرى للشعب العربي الفلسطيني، فيما يشي ايضاً، بضيق الدول العربية مصدرة البيان من آثار وجودهم وما يشكله من تحريض اجتماعي وسياسي داخل بلدانهم ذاتها.

وبتطوع بيان الدول العربية، من جانبه، لتبديد الشكوك التى اثارها صدور البيان الثلاثي الاميركي الانكليزي، الفرنسي في اوساط الرأي العام العربي والاوساط الدولية المؤيدة للعرب فقال: «ان العمل وحده هو الكفيل بتبديد هذه الشكوك» ثم وصل البيان العربي الى بيت القصيد فأكد على ان الدول العربية التي بينت كل ما من شأنه ان يؤكد حرصها على عدم «الاعتداء» على اسرائيل «لا يمكن أن تقر أي عمل من شأنه المساس بسيادتها واستقلالها». محاولة بذلك ان تجعل الالتزام الغربي الثلاثي بعدم الاعتداء على الحدود التي صاغتها اتفاقات الهدنة التزاماً ذا وجهين ليشمل اسرائيل والدول العربية ايضا. ثم بين مجرى الاحداث اللاحقة ان اساس الركون العربي الى ذلك، من خلال مزيد من التبعية للغرب، كان هزيلا، وان دول البيان الثلاثي لم تتدخل لحماية حدود الدول العربية حين اخذت تتعرض للاعتداءات الاسرائيلية، وأنها تدخلت مجتمعة، او منفردة، في كل مرة ظهر فيها تهديد ما لحدود اسرائيل. اما في عام ١٩٥٦ فقد اشتركت بريطانيا وفرنسا، الموقعتان على البيان الثلاثي، في الاعتداء على مصر صراحة.

ولا شك في ان صدور البيان الثلاثي، عام ١٩٥٠، جاء تتويجاً ملائماً تماماً للمواقف الغربية ازاء الصهيونية واسرائيل ومشروعهما في فلسطين، ومثل، بما لموقعيه من نفوذ وقوة هائلة وتأثير على الحكومات العربية أنفسها، اللبنة الأخيرة في الجهود التي استهدفت اقامة اسرائيل وتثبيت وجودها بقوتها الخاصة وبالحماية الغربية الشاملة لها. بينما مثل الرد العربي على هذا الموقف ونتائجه التسليم العملي ازاء نجاح المشروع الصهيوني في زرع اسرائيل داخل فلسطين والانصياع لرغبة دول التحالف الغربي في عدم التصدي لوجودها او المساس بحدودها التي صاغتها اتفاقات الهدنة، متجاوزة الحدود التي رسمها اي مشروع لتقسيم فلسطين منذ عرضت مقترحات لجنة بيل لتقسيم فلسطين في عام ١٩٣٧ الى مقترحات برنادوت في العام ١٩٤٩.

وعلى ضوء ذلك، مما اثبت مجرى الاحداث خلال السنوات الثلاثين التالية صحته، صار الرفض العربي لاسرائيل، وللاعتراف بوجودها او التفاوض معها على تسوية، رفضاً لا يكاد يزيد عن كونه لفظياً، مع الاقرار بأن الحكومات العربية التي كانت قائمة